مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

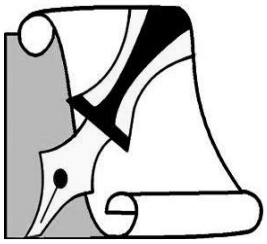

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تداعيات العزلة الدولية على خيارات "إسرائيل" الاستراتيجيّة

1 – مدخل:

بعد هجوم "طوفان الأقصى" الناجح والمُباغِت الذي شَنّته "حماس" في 7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، تَلَقّت "إسرائيل" مُباشَرة دعماً واسع النطاق من معظم "المجتمع الدولي"، الذي اعترَف بما سُمّي في حينه "حق دولة إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، على الرّغم من وجود عناصر، في هذه المرحلة الأوليّة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، "واجَهت صعوبة" في إدانة "حماس". لكن، مع اشتداد الحرب واستمرارها، وتزايد حجم الدمار والأضرار المادية والبشرية في قطاع غزة، وتَعَمّق الأزمة الإنسانية في المنطقة، حَلّت مَحَلّ الدعم لـ "إسرائيل" انتقادات حادّة واتّهامات قاسية مُوَجّهة ضدّ سياساتها وتصرّفاتها الفاشيّة. ومن ثمّ برزَت نتائج سنوات عديدة من الاستثمار الذي قام به قادة حركة BDS ضدّها على الساحة الدولية. وهذا الموقف تبِعه تغيّر جوهري غير مُعلَن عام 2010، عندما أشار مُجتَمعون في المؤتمر العام ليهود أمريكا الشمالية إلى أن حركة المُقاطَعة تُمَثّل ثاني أكبر تهديد لوجود إسرائيل بعد "إيران النووية".

وحركة BDS هي حركة دولية مُناهِضة لإسرائيل تأسّست عام 2005، وتهدف إلى الضغط عليها من خلال المُقاطَعة، وسحب الاستثمارات، وفَرض العقوبات لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، ولاحترام حقوق الفلسطينيين في "إسرائيل"، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. واستَلهَمت الحركة أفكارها وتحرّكاتها من حمَلات مُكافَحة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتَتَكَوّن من شبكة عالمية من النقابات والمنظّمات الأكاديمية والكنائس وحركات المجتمع المدني. وهي تمكّنت من توحيد قواها مع العناصر التقدميّة في العالَم، ونجَحت في اختراق الرأي العام وإدخال الأفكار المُناهِضة للفاشيّة الاسرائيلية إلى الهيئات المؤثّرة في العالَم الغربي الليبرالي، بما في ذلك آليّات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنظّمات حقوق الإنسان الأخرى، والأوساط الأكاديمية والقضائية والمنظّمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، تتمتّع أفكار الحركة بانتشار واسع للغاية على شبكات التواصل الاجتماعي، ويَتردّد صدى الرسائل من خلالها إلى جماهير واسعة في جميع أنحاء العالَم. وتُحَمّل تقارير وسائل الإعلام العالَميّة والأمم المتحدة ومنظّمات حقوق الإنسان المسؤولية المُباشِرة لكيان الاحتلال عن المحرقة والإبادة الجماعيّة التي

تُعتَبر من أخطَر الكوارث في التاريخ البشري. وعلاوة على ذلك، يتم تقديم "إسرائيل" على أنها المُسَبّب الأساسي لهذه المُعاناة عمداً، ورفضها أي إمكانيّة للترويج لحلّ سياسي يُنهي الحرب.

وفي السياق، رأت الباحثة الإسرائيلية بنينا شربيت باروخ، من معهد بحوث الأمن القومي (INSS)، "أن جزءاً من نجاح الحَملة المُناهِضة لإسرائيل، يَنبع من إيقاظ المَشاعر المُعادِية للسامية، إلى جانب الارتباط بالاتجاهات العالَميّة الأوسع، المُتمَثّلة في تقسيم العالَم إلى ظالِمين ومُضطَهَدين، مع تصنيف الفلسطينيين على أنهم الضحايا المُطلَقون الذين يجب دعمهم بأيّ ثَمَن. وبالإضافة إلى ذلك، تُقَدّم الشبكات الاجتماعية لمُستَخدَميها محتوى يتوافق بشكل أساسي مع تصوّراتهم الحالية، ولا يُطلَعون على الرسائل المُضادّة. وفي ظلّ هذه الظروف، من الصعب جداً وقف الانهيار الأرضي الذي أصاب صورة إسرائيل". وتضيف أن سلوك الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة – خاصّة مع تَزايد نفوذ العناصر الدينية المتطرّفة في الحكومة، وبسبب تبنّي سياسة مُعلَنة تلغي أيّ نيّة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – سمَح للحملة المُضادّة بأن تستمرّ تعمّقاً وانتشاراً. والصورة السلبيّة لـ"إسرائيل"، وتقديمها على أنها تُلحِق الضرَر بالفلسطينيين بشكل مَنهجي، قَوّضت صورتها كدولة ديمقراطية وليبرالية مزعومة، وجعلت الدّعم المُستَمرّ لها أكثر صعوبة وتعقيداً. وعزلة "إسرائيل" بدأت تدريجيًا نتيجة للضغط الشعبي الدولي، ثم تَصاعَدت بشكل أكبر مع استمرار توسيع الاستيطان في الضفة الغربية؛ فضلاً عن قمع الفلسطينيين في غزة. والتقديرات في المُستَقبل هي أنه إذا استمرّت "إسرائيل" في تجاهل الضغوط الدولية والداخلية، فقد تجِد نفسها معزولة اقتصاديًا ودبلوماسيًا، ممّا سيكون له تأثير طويل المدى على اقتصادها وأمنها الداخلي والخارجي (معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، 2024/6/26).

2 – حيثيّات العزلة:

"جزيرةٌ معزولة؛ مُقاطَعاتٌ حديديّة"! هذا هو التوصيف لوضع "إسرائيل" في تقرير نشره المُلحَق الاسبوعي لصحيفة "كالكَاليست" الإسرائيلية السياسية – الاقتصادية، التي أوضَحت أن "إسرائيل تعيش اليوم حالة غير مَسبوقة من العزلة الدولية؛ تَنزف ليس من الداخل فحسب، وإنّما من الخارج أيضاً. ويؤكّد التقرير أن كلّ يوم جديد يمضي "يزيد في تشديد الحصار أكثر فأكثر، بدءاً بشركات الطيران التي تختفي عن شاشة الرّحلات في مَطار بن غوريون الدولي، مُروراً بالحكومات التي ترفض بيع السلاح لإسرائيل، والفنّانين الذين يُلغون حفلاتهم تباعاً، وانتهاءً بمَسارات التعاون الأكاديمي التي تُقطَع بصورة فجائيّة، وشركات البنى التحتيّة العالمية التي تُقَرّر

الانسحاب من مشاريع في داخل الكيان. وتكون المُقاطَعة عَلَنِيّة ومكشوفة في بعض الأحيان، لكنها كثيراً ما تكون "رماديّة". لكنها تكون حاضِرة وفاعلة دائماً: "كلّ فَردٍ منّا، مُواطِنات ومُواطِني إسرائيل، يتأثّر بهذا الواقع المُستَجد؛ سواء في جَيبه، أو في حريّة تنقّله، أو في حريّة التعريف بنفسه كإسرائيلي، أو بالطريقة التي نرى بها أنفسنا".

ويؤكّد التقرير أن هذه العزلة، التي تُعاني منها إسرائيل حالياً في أنحاء مختلفة وواسعة من العالَم، لم تولَد في السابع من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى)، بل تعود، بحسب زعمه، إلى الادّعاء الإسرائيلي الدائم بشأن "مُعاداة السامية"، التي تُمَثّل، طِبقاً لهذا الادّعاء، "ظاهرة قديمة، تُصاحِبها منذ تأسيسها".

ويُواصِل التقرير: "ورغم ذلك كلّه، جاءت مُحاوَلة الانقلاب على الحكم التي بدأت في كانون الثاني 2023 لتبثّ الروح من جديد في مثل هذه المُبادَرات، وتأخذ بإبعادنا عن عائلة الدول الديمقراطية في العالم".

وفي مُوازاة ذلك، "بقِيت أيضاً الحكومة ذاتها التي تَبعَث الحياة مُجَدّداً في مُحاوَلات تحطيم الديمقراطية، تصرّ على مُواصَلة الحرب من دون أيّ داعٍ أو مُبَرّر، وتَلجأ إلى التباكي بأن "العالم كلّه ضدّنا" بَدَلاً من العمل الفعلي الجاد لإخراج "إسرائيل" من هذه العزلة الرهيبة التي تورّطت فيها. ويرى دان كَتاريفاس، رئيس المجلس الأعلى للغُرف التجارية الثنائية القومية في إسرائيل، والمُستَشار الكبير لدى اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، أن الإجراءات الدولية المُستَجدّة ضدّ إسرائيل، "ومهما تكن مُثيرة للقلق والخوف، إلّا أنها ليست الأخطَر"؛ بل إنّ "المشكلة الأشدّ خطورة هي المُقاطَعة الصامتة، الخفيّة، والخشية من أن تَتعزّز هذه المُقاطَعة وتتوسّع بتأثير مُذَكّرتي الاعتقال اللّتين أصدَرتهما المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضدّ رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، يوآف غالانت."

ورداً على سؤال حول ما إذا كان ثمّة خطوات ينبغي على الحكومة الإسرائيلية اتّخاذها على وجه السرعة لمُواجَهة هذا التطوّر ومنع اتّساعه، قال كتاريفاس إن الوضع اليوم ليس مُشابِهاً لما حصَل في أوائل التسعينيّات، حين عمِلت الحكومة الإسرائيلية على إقناع دول مُختَلفة بسنّ قوانين خاصّة ضدّ المقاطعة العربية ضدّ إسرائيل وعدم التجاوب معها". وقد نجَحنا في ذلك آنذاك، لأن العمل كان في مُقابِل حكومات. أمّا ما يحصل اليوم، ومنذ سنوات عديدة، فهو أن المُقاطَعة أصبحت شعبية، تقودها جمعيات وفعاليات المجتمع المدني". ورداً على سؤال عمّا إذا كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية مُدرِكة لهذا الوضع ومدى خطورته؛ ثمّ قادرة، بالتالي، على القيام بما هو مطلوب في هذا المجال، قال كتاريفاس، إنه "بناءً على تجربتنا مع الحكومة، أخشى أن الجواب على سؤالكم

هو بالنفي الواضح. فثمّة لدى هذه الحكومة سلّم أولويّات مختلف، يقوم على شعار أن العالَم كلّه ضدّنا، وأن كلّ شيء هو مُعاداة للسامية. هذا لا يُقَدّمنا إلى أيّ مكان. لكن، حتى لو كان هذا صحيحاً، وهو ليس صحيحاً بالتأكيد، فهل هذه خطّة عمل حقاً؟."

من جانب آخر، قال نائب المدير العام السابق لوزارة الخارجية والدبلوماسي السابق، عمانوئيل نحشون، الذي يترأس "لجنة رؤساء الجامعات" في الكيان، إن "الجامعات تعيش على الحوار الدولي وتتغذّى منه. وبدون العلاقات مع العالَم، تَفقِد الجامعات حقّها في الوجود، ولا يُمكِنها مُواصَلة البقاء لزمن طويل، لأنها بحاجة ماسّة إلى الإثراء المُتبادَل، لتَبادل الطلّاب، وتَبادل الأساتذة، وتَبادل الأفكار والخبرات". وأكّد نحشون أن التقرير الذي نشَرته هذه اللجنة "يُثير أشدّ القلَق" لأنه يُسَجّل حقيقة أن "أكثر من 300 باحث أكاديمي إسرائيلي عانوا من المقاطعة الأكاديمية منذ بداية الحرب" ضدّ قطاع غزة؛ وهو ما ينعكس في منع نشر المقالات العلمية والبحثية، إلغاء مُقابَلات ومُحاضَرات لباحثين أكاديميين إسرائيليين، منع مُشارَكتهم في مؤتمرات دولية، إلغاء أبحاث علميّة مُشتَركة، إرجاء أو إلغاء تبادل الطلّاب الجامعيين؛ وكذلك إلغاء مِنح وهِبات مالية لأبحاث علمية إسرائيلية. وتُضاف هذه الخطوات إلى المُظاهَرات الصاخبة والواسعة المُنَدّدة بإسرائيل وسياساتها وجرائمها، والتي شهِدتها الجامعات الأميركية والأوروبية في الربيع الأخير. وقد ارتفعَت في الغرب نِسَب النظرة السلبيّة لإسرائيل، إلى 78٪ في هولندا، و75٪ في إسبانيا، و75٪ في السويد، و72٪ في اليونان، و66٪ في إيطاليا، و64٪ في ألمانيا (حتى ألمانيا)، و63٪ في فرنسا، و62٪ في بولندا، و61٪ في بريطانيا، و60٪ في كندا، و53٪ في الولايات المتحدة، بحسب استطلاع أخير لشركة «بيو» (ذات المصداقيّة العالية في الاستطلاعات الشاملة). وهذه الأرقام تُشَكّل كابوساً لدولة العدوّ؛ وليس هناك من شركات علاقات عامّة يُمكِن أن تمحو هذه الأرقام. ولن تستطيع اللّوبيات الإسرائيليّة أن تحلّ المُشكِلة. (الأخبار، 2025/6/11).

3 – تجلّيات طوفان الرفض:

لم يَطل الوقت كثيراً حتى اكتشف مُعسكَر الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بأن دعمه اللامحدود للكيان المؤقّت النازي الذي يتولّى مَصالحه في منطقة غرب آسيا، قد تَحَوّل من عدوان مُشتَرك من قِبَلِهم ضدّ حقوق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، إلى طوفان عالَمي ضدّهم، حتى داخل دُوَلِهم التي لا يمكن وصفها إلّا بالاستكبارية. وبات هناك العديد من المؤشّرات حول هذا الطوفان، من أبرزها: تنامي انجذاب الشباب الغربي،

وتحديداً الأمريكي، للتعرّف على الدّين الإسلامي، بالتزامن مع تَنامي مَشاعِر المُعاداة لليهودية والصهيونية. وهذا ما أشار إليه الفيلسوف السلوفيني الشهير "سلافوي جيجك"، الذي قال في مَقالة نُشِرَت له مؤخّراً تحت عنوان: " الجذور الجديدة لمُعاداة السامية"، بأن المشروع الصهيوني أصبح مَصدرًا رئيساً لمُعاداة السامية على مستوى العالَم، بعد أن أصبح مُرتبطاً بالمستوطنات غير القانونية ومُقترَحات ضم الأراضي الفلسطينية؛ مُشيراً إلى أن هناك الكثير من الشباب اليساري في الغرب، ممّن باتوا يتعاطفون مع المقاومة، وليس مع "إسرائيل"؛ مُبَيّناً بأن هناك تعاطفاً مُتزايداً مع الفلسطينيين والمقاومين باعتبارهم ضحايا؛ فَضلاً عن الاعتراف بحقّهم في مُقاوَمة العدوان والتوسّع (موقع الخنادق، 2023/12/3).

وفي السياق، استعرَض مقال في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، إحدى الظواهر الجديدة التي بدأت إثر العدوان الأمريكي– الإسرائيلي على غزة، وهو ما لَخّصته الصحافيّة سمدار شيلوني بالتالي: "يبحث الشباب الأمريكي عن المعنى؛ ولسبَبٍ ما يجدونه تحديداً في الإسلام". وأضافت بأن "القتال في غزة بعد هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأوّل، بالإضافة إلى مُعاناة سكّان قطاع غزة، أعطى دفعة كبيرة للاهتمام الأمريكي بالإسلام، حيث وجَد أعضاء الجيل" Z التقدّميين" صِلَة بين كتابات القرآن ونَظرتهم للعالَم، والتي تشمل قِيَم الحريّة والاشتراكية وتحدّي المؤسّسة والتمرّد ضدّ الأجيال السابقة". وخلصت شيلوني إلى هذه النتيجة بعد انتشار الكثير من مَقاطع الفيديو لشباب أمريكيين– خاصّة النساء – على تطبيق تيك توك وهم يَستمتِعون بقراءة مُبهِجة للقرآن ويتعجّبون من مُحتَوياته كثيراً، لدرجة أن بعضهم قرّر أن يتعرّف إلى دين الرسول الخاتم (ص)؛ ومنهم من اعتَنق الإسلام. واستعرَضت شيلوني حالة الشابّة الأمريكية من أصل أفريقي، ميغان رايس، التي قامت قبل شهر بتحميل منشور على تيك توك أعرَبت فيه عن إعجابها بصمود وإيمان الشعب الفلسطيني؛ فنصَحَها بعض المُعَلّقين بـ"قراءة القرآن لِتَفهَم مصدر الإيمان والصمود". ولم تُضَيّع رايس لحظة واحدة، فبدأت في قراءة سور القرآن وتفاسيره عبر الإنترنت، وأسّست "نادي قُرّاء الكتب الدينية العالَمية"؛ وفي غضون أسابيع قليلة، قامت بارتداء الحجاب واعتنقت الإسلام. وبَيّنت شيلوني أن رايس لم تكن الوحيدة، بل بات هناك العديد ممّن وصفَتهم بشباب جيل Z مُنجَذبين لاكتشاف القرآن الكريم والإسلام الأصيل، الذي يجدون فيه تعبيراً عن كلّ ما يؤمنون به، من "القِيَم التقدميّة للحريّة والاشتراكية، والتضامن الاجتماعي، ومُقاوَمة العالَم الجشِع والاستغلالي، وكوسيلة فعّالة لتحدّي المؤسّسة والتمرّد على كلّ ما تُقَدّمه الأجيال السابقة." وهذا الجيل لم يَعُد يَنظر إلى "إسرائيل" باعتبارها «حليفاً مُقَدّساً» للغرب، بل كدولة يجب أن تخضع للتقييم وفقاً لمعايير العدالة وحقوق الإنسان.

4 – من العزلة الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية:

بتاريخ 28–7–2025، انطلَقت في نيويورك أعمال المؤتمر الدولي رفيع المستوى لتسوية القضية الفلسطينية بالحلول السلمية وتنفيذ حلّ الدولتين، برئاسة مُشتَركة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا (وكالة وفا). فقد دفَع القلَق الدولي المُتَفاقم بشأن الأزمة الإنسانية في غزة، عدداً من الحكومات الغربية إلى إعلان عزمها الاعتراف بفلسطين كدولة. غير أن مدى ما قد يتركه هذا الاعتراف من أثَر على الصراع الوحشي الذي لا يزال يعصف بالقطاع، لا يزال مَحَلّ تساؤل. ولطالَما مَثّل الاعتراف بدولة فلسطينية مُستَقِلّة محور خلاف داخل الأوساط الدبلوماسية الغربية، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث أصَرّت الإدارات الجمهورية والديمقراطية المُتَعاقِبة، رغم إعلانها دعم حلّ الدولتين، على أن الاعتراف الكامل لا يمكن أن يتحقّق إلّا بعد التوصّل إلى تسوية تفاوضية للنزاع الإسرائيلي– الفلسطيني. وبرغم تلك التحفّظات، سارعت غالبيّة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين، إذ اعترَفت بها 147 دولة من أصل 193 عضواً في المنظّمة، ما يُعادِل نحو 75 في المئة من الأعضاء. ومن المُرَجّح أن يرتفع هذا العدد في سبتمبر/أيلول من هذا العام، إذا أوفَت عدّة دول من مجموعة السبع بتعهّداتها، بالمضي قُدُماً في الاعتراف الكامل، وهو احتمال بات أقرب إلى الواقع. ومن ثمّ أعلَن وزير الخارجية الفرنسي، جون نويل بارو، أن 15 دولة وَجّهت نداءً جماعياً تعتزم فيه الاعتراف بدولة فلسطين. وقال بارو عبر منصّة "إكس"، عقب اختتام مؤتمر حلّ الدولتين "في نيويورك مع 14 دولة أخرى: تُوَجّه فرنسا نداءً جماعياً: نُعرِب عن عَزمنا الاعتراف بدولة فلسطين، وندعو الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن إلى الانضمام إلينا." (الجزيرة، 2025/7/30).

وإلى جانب فرنسا، انضمّت كندا وأستراليا، العضوان في مجموعة العشرين، إلى هذا النداء المُشتَرك. ووَقّعَت دول أخرى على الدعوة، وهي: أندورا وفنلندا وأيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسان مارينو وسلوفينيا وإسبانيا. وأعرَبت 9 دول منها، لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية، عن استعدادها أو اهتمامها الإيجابي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهي: أندورا وأستراليا وكنَدا وفنلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والبرتغال وسان مارينو. وقالت القناة 12 الإسرائيلية إن البيان المُشتَرك صدَر بالتنسيق مع دول سبَق أن اعترفت، أو أعلَنت عزمها الاعتراف بدولة فلسطين؛ ومن بينها: إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا والنرويج وفرنسا ومالطا. وبالتالي فإنّ اصطِفاف هذا العدد الكبير من القوى الغربية الكبرى، للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلّة من شأنه أن يُحدِث،

في الحد الأدنى، تأثيراً عميقاً على الجهود الدبلوماسية المستقبلية الرامية إلى إيجاد حلّ دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وإذا كان الرأي العام العالمي بغالبيّته يُعَبّر بوضوح عن دعمه لحلّ الدولتين، فلن يكون من السّهل التوصّل إلى تسوية لا تُفضي إلى قيام كيان فلسطيني مُستَقِل (المجلّة، 2025/7/31).

5 – تداعيات العزلة الدولية على خيارات "إسرائيل" الاستراتيجية:

إذا استمرّت الضغوط والاحتجاجات الدولية، والعزلة الاقتصادية والسياسية على الكيان الإسرائيلي، فسوف تكون لها تداعيات استراتيجية واضحة في مجالات شتّى، داخلية وخارجية، من أبرزها:

أ – توسيع الفجوة بين الحكومة والمجتمع، حيث الحكومة اليمينية المتشدّدة بقيادة نتنياهو (أو من يَخلفه) قد تَجِد نفسها في مُواجَهة ضغوط شديدة من فئات المجتمع المُتَنَوّعة، خاصّة إذا تزايدت الأزمة الاقتصادية وتضرّر الأمن الداخلي. والاحتجاجات الاجتماعية قد تَتصاعد بشكل أكبر، مع ظهور خلافات داخلية حول السياسات الأمنيّة والتعامل مع القضية الفلسطينية.

ب – تزايد التوتّر بين التيّارات العِلمانيّة مُقابِل الدينيّة: فالتيّار العِلماني في "إسرائيل" سيَزداد غضبه من هيمَنة التيّارات الدينية في الحكومة، خاصّة إذا تمّ فرض مزيد من القيود الدينية في الحياة اليومية. وفي المُقابِل، قد يرى التيّار الديني المُتشَدّد أن السياسات الدولية تُمَثّل تهديدًا لوجود "إسرائيل"، ممّا يُعَزّز من موقعه داخل الحكومة، ويجعلها تَتبنّى سياسات أكثر تطرّفاً في الاستيطان والانتهاكات القانونية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

ج – الاحتجاجات ضدّ الحكومة ستَتصاعد بسبب العزلة الدولية والضغط الناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ويُمكِن أن تشمل الاحتجاجات فئات الشباب، الطبقات الوسطى، والعُمّال الذين يُطالِبون بإصلاحات سياسية واقتصادية. وحركة الاحتجاجات قد تشمل مُطالَبات بتغيير القيادة السياسية أو تَبَنّي سياسات إصلاحية في الداخل.

د – تزايد التوتّرات بين اليهود وعرب الداخل. وفي حال استمرّت العزلة الدولية، فقد تَتفاقم التوتّرات الاجتماعية بين اليهود والفلسطينيين الذين سيَشعرون بتهميش أكبر بسبب تفشّي الفقر والتمييز المؤسّسي. وفي المُقابِل، اليهود المُتَدَيّنون قد يَرفعون سقف مَطالبهم ويُطالِبون بمزيد من التوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية، ممّا يزيد من حدّة التوتّرات مع فلسطينيي الداخل.

هـ – مع تزايد العزلة الاقتصادية والضغط الدولي، يمكن أن يتأثّر المُستَوطِنون في حياتهم اليومية بشكل كبير، مثل ارتفاع الأسعار بسبب الركود الاقتصادي والعقوبات، خصوصًا على السّلع الأساسيّة مثل الوقود والغذاء. مُعَدّلات البطالة قد تَتزايد، خاصّة في القطاع التكنولوجي والقطاع السياحي الذي يُعتَبر أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد. ومؤشّر الفقر قد يرتفع، مع تزايد صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحيّة، والتعليم، والخدمات الأساسيّة.

و – العزلة الدولية قد تُجبِر "إسرائيل" على إعادة التفكير في علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى. وقد كان لمُذَكّرات التوقيف التي أصدَرتها المحكمة الجنائية الدولية بحقّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، عواقب على الاستثمارات الأجنبية في "إسرائيل"؛ ناهيك عن تأثيرات قرارات محكمة العدل الدولية باعتبار السياسة الإسرائيلية "إبادة جماعيّة"؛ وسيكون الاتحاد الأوروبي من أكبر المؤثّرين في تشكيل رأي عام عالَمي ضدّ سياساتها إذا استمرّت بسياساتها الإجراميّة. وتعليق العلاقات الاقتصادية قد يؤثّر على قطاعات مثل الزراعة و التكنولوجيا؛ وفي حال استمرار العزلة، ستستمر الضغوط الدولية في منظّمات الأمم المتحدة ومنظّمات حقوق الإنسان.

ز – العزلة الدولية قد تؤثّر بشكل كبير على علاقات "إسرائيل" الإقليمية مع الدول العربية المُطَبّعة، خصوصًا بعد التطوّرات التي حدَثت في إطار اتفاقات أبراهام. ودول مثل الإمارات والبحرين بشكل خاص، قد تجِد نفسها في موقف صعب إذا تصاعدت الانتقادات الدولية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية، خاصّة من ناحية التوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية والانتهاكات الإنسانية في غزة. وعلى الرّغم من وجود تعاون أمني واقتصادي قوي بين "إسرائيل" وهذه الدول، إلّا أن العزلة الدولية قد تَدفع هذه الدول إلى إعادة ترتيب أولويّاتها في التعامل معها. ومصر والأردن قد تُعيدان النظَر في علاقاتهما مع كيان الاحتلال إذا استمرّت العزلة الدولية، وزادَت الضغوط على حقوق الفلسطينيين .

ح – تأثير العزلة على القطاع العسكري والأمني: على الرّغم من أن القطاع العسكري يُشَكّل جزءًا مهمًا من الاقتصاد الإسرائيلي، فإن العزلة الدولية قد تؤدّي إلى تقليص الدعم العسكري المفتوح، ممّا قد يؤثّر في النهاية على القدرة الدفاعية لكيان الاحتلال. وإعادة تمويل البرامج العسكرية قد تُصبِح أكثر صعوبة إذا تراجعت العلاقات مع الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية. وتقليص التمويل العسكري قد يَحِدّ من قدرة "إسرائيل" على تطوير أسلحتها المتقدّمة أو تمويل العمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

ط – القطاع التكنولوجي: القطاع التكنولوجي في "إسرائيل" يُعَدّ مُحَرّكًا رئيساً للنمو الاقتصادي. فالشركات الإسرائيلية في هذا القطاع تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي والتعاون الدولي. وفي حال تَعَمّق عزلة "إسرائيل"، فقد يتوقّف التعاون التكنولوجي مع الشركات العالمية الكبرى، ما قد يؤثّر على الابتكار، ويُقَلّل من فُرَص النمو في هذا القطاع. والشركات الإسرائيلية التي تعمل في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، قد تَجِد صعوبة في توسيع أعمالها في أسواق العالَم.

ي – القطاع الزراعي: "إسرائيل" ستُواجِه أزمة في التصدير الزراعي إذا تمّ فرض عقوبات اقتصادية أو تم فَرض حظر تجاري من قِبَل الاتحاد الأوروبي. والضغوط الاجتماعية قد تزيد أيضًا، حيث قد ترتفع أسعار السّلع الأساسية، ممّا يؤثّر على قدرة الفقراء والطبَقات الوسطى على تحمّل تكاليف غلاء المعيشة.

ك – انخفاض النمو الاقتصادي: إذا استمرّت العزلة الدولية، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيُواجِه تباطؤًا اقتصاديًا ملحوظًا نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل: العقوبات الاقتصادية، وانقطاع العلاقات التجارية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وحَظر التجارة على بعض السّلع التي تُنتَج في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفَرض قيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا أو المَصارف، وتَباطؤ الاستثمارات الأجنبية، خاصّة في القطاع التكنولوجي، الذي يُعَدّ أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي. وبالتالي ستَتزايد مُعَدّلات البطالة والفقر، خصوصًا في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. كما أن ارتفاع التكاليف الاقتصادية قد يؤدّي إلى تراجع مُستَويات المَعيشة. ناهيك عن أن القطاع السياحي الذي يُعاني أساسًا بسبب الأزمات الإقليمية، قد يتعرّض لتقليصات كبيرة في أعداد الزوّار بسبب الضغوط الدولية.

في الخلاصة، قد تُشَكّل العزلة الدولية تحوّلًا كبيرًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ممّا يُعَزّز من التحدّيات التي تُواجِهها في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. وسيَكون عليها اتّخاذ خطوات استراتيجيّة لتعويض النقص الناتج عن العقوبات الاقتصادية والتقليصات في العلاقات التجارية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون مع دول أخرى مثل الصين وروسيا، مع الحفاظ على العلاقات مع دول الخليج. وفي حال استمرار هذه العزلة وتوسّعها، قد تجِد "إسرائيل" نفسها في حالة مُواجَهة مُتَزايدة مع الدول الإقليمية والدول الكبرى، ممّا قد يؤثّر على قدرتها على إدارة الأمن الإقليمي والتوازنات الجيوسياسية، ممّا سيُحَتّم عليها إعادة النظَر في استراتيجيّاتها الأمنية والدبلوماسية

والجيوسياسية لضمان استمرار وجودها في المنظومة الإقليمية والدولية (ويكيبيديا، CHAT GPT ، الجزيرة، الغارديان).

6 – خاتمة:

وصَف الصحافي مهدي حسن، بجريدة الغارديان البريطانية، إسرائيل بـ"الدولة المارِقة"، واقتَرح طردها من الأمم المتحدة، أو تعليق مُشارَكتها في الجمعية العامّة على الأقل كخطوة أولى. وأضاف أنه "من غير الجائز لها أن تُعلِن الحرب على الأمم المتحدة نفسها، وتستمر في الإفلات من العقاب". وقالت صحيفة ليبراسيون الفرنسية إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يؤمِن فقط بسياسة القوّة والتجريف. وتضيف الصحيفة أن هذه العقيدة دفعَت نتنياهو إلى فتح حروب على 7 جبهات، إضافة إلى حروبه على الأمم المتحدة ومنظّماتها، وعلى الصحفيين الفلسطينيين "المصدر الوحيد لإبلاغ العالَم بما يجري في غزة." (الجزيرة، 2024/10/16) .

وقال الكاتب توماس فريدمان، بصحيفة نيويورك تايمز الأميركية: "إن واشنطن تحتاج إلى دبلوماسية قويّة لتغيير الشرق الأوسط نحو السّلم والاستقرار، مؤكّداً ضرورة مُخاطَبة إيران وإسرائيل". وقال إنه يجب إبلاغ "إسرائيل" بصَرامة بأن عليها تطهير حكومتها من المُتَطَرّفين، ولَجم حركة الاستيطان، وبأن تعمل مع الفلسطينيين والمحيط، لأن "أميركا لن تستطيع حمايتها إلى الأبَد". والإعلام الإسرائيلي استخدَم مُصطَلح 'تسونامي سياسي' لوصف حالة الاحتلال، التي اختارَت عدم الدخول في عملية سياسية حقيقية، بل اعتمدت على القوّة المُجَرّدة. والاعتراف بالدولة الفلسطينية قد يُعتبَر مسألة رمزية؛ لكن إذا اقتَرن بعقوبات، فإن ذلك قد يؤدّي إلى عزل الاحتلال بشكل أكبر؛ وهذا الوضع قد يتفاقم مع استمرار الحرب وتزايد الضغوط الدولية. وفي النهاية، فإن استمرار العدوان على قطاع غزة قد يُعَرّض حياة الرهائن للخطر، ويزيد من الانحراف والتطرّف السياسي، ممّا يَستدعي اتخاذ قرارات عاجلة من قِبَل الاحتلال لتفادي المزيد من العزلة (القدس، 2025/8/13).

من ناحية أخرى، لخّص المُحَلّل السياسي ناحوم برنياع، في مقال نشَرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، وضع العزلة الإسرائيلية في العالَم بالقول إنه "كلّما طالَت فترة بقائنا في غزة وجنوب لبنان، ازدادت مسافة ابتعادنا عن بقيّة العالَم". وأوضح أنه "يمكن تلخيص المُعادَلة ببساطة: كلّما طالَت مدّة بقائنا في غزة وجنوب لبنان، ازدادت صوَر المدنيين المُشَرّدين والمنازل المُدَمّرة على الشاشات، وازداد ابتعادنا عن بقيّة العالَم. والهجوم في أمستردام هو جزء من حملة واسعة ومُتَنامِية". وتابع قائلًا: "الضرَر للاقتصاد وللعِلم ولحريّة الحركة ولصورة

إسرائيل في الغرب، وكذلك للشعور بالأمان، أمرٌ حقيقي وملموس"، مُشيراً إلى أن "بعض الحَملة مُخَطّط ومُنَظّم، والبعض الآخر عفويّ وجارف". وذكَر أنه "تُفرَض مُقاطَعة على روسيا من قِبَل الحكومات، بينما تُفرَض على إسرائيل من قِبَل نشطاء يساريين يقودون الحكومات خَلفَهم". وشَدّد على أن حَملة المُقاطَعة على نطاق عالمي تستهدف ليس فقط الأنشطة العسكرية، بل تتوسّع دائرة المُقاطَعة لتشمل المواد الأساسيّة. وبحسب المُحَلّل الإسرائيلي، فإن "رؤية النشطاء قائمة على تجفيف مَصادر الطاقة والمواد اللوجستيّة؛ وهي وسيلة فَعّالة لتقويض الحياة اليومية في "إسرائيل"، في مُحاوَلة لجعل كلفة الحياة باهظة وصعبة، ليس فقط على المُستَوى العسكري، ولكن أيضاً على مُستَوى الحياة المدنيّة العاديّة." ونوّه الكاتب إلى أن هناك ضغوطاً مُتَزايدة على الدول والشركات التي تتعامل مع إسرائيل، حتى تلك التي كانت تَتّبع سياسة الحياد؛ وهذا من شأنه أن يُعيد رسم المَشهد الدبلوماسي والاقتصادي على مستوى المنطقة وعلى المستوى العالَمي (عربي 21، 2024/11/2).